

السياسة الخارجية الجزائرية

ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

د. كريم رقولي

أستاذ محاضر – ب-

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02.

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالسياسة الخارجية الجزائرية ومساهمتها الفعالة في تقرير مصير الشعوب الإفريقية، وهذا في حالات كثيرة منها والتي من أهمها: مساهمتها في تحرير المستعمرات البرتغالية ومنحها مختلف أشكال الدعم المعنوي واللوجستي لها، وكذا دورها في تحرير كل من ناميبيا ومساعدتها، ماديا ودبلوماسيا، في استرجاع سيادتها، ومساعدة زيمبابوي في استرجاع سيادتها، وكذا دعمها الكامل لجنوب إفريقيا وذلك من خلال تدعيمها للحركة الوطنية التحررية. فضلا عن ذلك قامت أيضا بدور مهم في تدعيم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفق الشرعية الدولية. الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية - السياسة الخارجية الجزائرية - حق الشعب الإفريقي في تقرير مصيره - حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

Résumé

Cet article a pour objectif de définir la politique étrangère algérienne et le rôle efficace qu'elle a joué dans le destin de beaucoup de pays africains, dont on peut citer : sa contribution dans l'indépendance des ex-colonies portugaises en leur offrant un soutien moral et logistique ; son rôle dans la libération de la Namibie et du Zimbabwe à travers un appui matériel et diplomatique. L'Algérie a également affiché un soutien indéfectible à l'Afrique du sud en épaulant son mouvement national d'indépendance ; mais le cas du Sahara Occidental reste l'exemple phare de l'effort de la politique extérieure algérienne dans l'aide des opprimés à l'autodétermination.

Mots-clés : Politique étrangère – Politique étrangère algérienne – Le droit du peuple africain à l'autodétermination – Le droit du peuple sahraoui à l'autodétermination.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

مقدمة:

حظي مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بأهمية قصوى من طرف السياسة الخارجية الجزائرية منذ أن كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، حيث كانت تعتبر أن هذا المبدأ القاعدة الأساسية التي يسند عليها القانون الدولي من أجل تصفية الاستعمار، وعلى هذا الأساس نصت المادة 86 من الميثاق الوطني على ما يلي: أن الجزائر تؤيد المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية القاضية بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبالتحديد المادة 1 و 55 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 2 و 3 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية⁽¹⁾.

ويعتبر مساندة الجزائر لمختلف الحركات التحررية على مستوى مختلف ربوع العالم هو امتداد طبيعي لمبادئ ثورة نوفمبر 1954، وظهرت مواقف الجزائر عند قيامها بفتح أبوابها لمختلف الحركات التحررية المناهضة للاستعمار، على غرار استقبالها للحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر بزعامة اميلكار كابرال، وجهة تحرير موزمبيق، والجهة الشعبية لتحرير أنغولا ... وغيرها من الحركات والتي سعت الجزائر من خلالها بكل تملكه من وسائل وامكانيات مادية ولوجيستية من أجل دعمها لمختلف الحركات التحررية في العالم.

ولقد عملت السياسة الخارجية الجزائرية منذ حصولها على استقلالها على المساهمة في بناء السلم والأمن الدوليين، كما ساهمت بدرجة كبيرة في جعل القانون الدولي يعترف لحركات التحرر الوطنية التحررية الإفريقية وهذا في حالات كثيرة، وفي هذا الصدد سوف يتم التطرق إلى ذكر، على سبيل المثال لا الحصر، الدور الذي قامت به دولة الجزائر في تحرير المستعمرات البرتغالية، وكذا الدور الجزائري في تحرير روديسيا الجنوبية وجنوب غرب إفريقيا، وكذا مساهمتها في تدعيم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

إشكالية الدراسة :

لقد كان اهتمام الجزائر بالنشاط الدبلوماسي اهتماما بالغاً منذ حصولها على الاستقلال، ومن أجل الإلمام بدور السياسة الخارجية الجزائرية في تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها، توجب على الباحث طرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن القول بأن السياسة الخارجية الجزائرية نجحت في مسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها ؟

- ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما معنى السياسة الخارجية؟ وما هي علاقتها ببعض المصطلحات الأخرى ؟

⁽¹⁾ منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، ط.1 (الجزائر: دار الأمة للطبع والنشر، 2017)، ص.38.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

2- ما هو الدور الذي قامت بها السياسة الخارجية الجزائرية إبان الثورة التحريرية في حق تقرير مصيرها؟

3- ما هو الدور الذي قامت به الجزائر في تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها، ومدى إقناعها للمجموعة الدولية في تصفية الاستعمار وفقاً للشرعية الدولية؟
ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية تم التطرق إلى معالجة الموضوع عبر المحاور التالية وهي:

المحور الأول: ماهية السياسة الخارجية والفرق بينها وبين مختلف المصطلحات المشابهة لها.

المحور الثاني: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حق تقرير مصيرها خلال الثورة وما بعد فترة الاستقلال.

المحور الثالث: دور السياسة الخارجية الجزائرية في تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها.

المحور الأول

ماهية السياسة الخارجية والفرق بينها وبين مختلف المصطلحات المشابهة لها.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

على الرغم من المحاولات العديدة والمبدولة من طرف العديد من المهتمين بموضوعة السياسة الخارجية ومحاولة التعريف بها تعريفاً أكثر موضوعية واقرب إلى الدقة، ويتسم بالتوافق، إلا أن الأمر مازال يتعذر تحقيقه على أرض الواقع، ولعلّ السبب في هذا يرجع إلى تعدد الزوايا والرؤى المختلفة، التي ينطلق منها المفكرون في النظر إلى موضوع السياسة الخارجية؛ إذ أن كلّ واحد منهم، يحاول إعطاء تعريف ينسجم و الزاوية التي يتبناها، وكذا بحسب توجيه السلوك السياسي الخارجي الذي يجبذه، زيادة على أن السياسة الخارجية قدمت لها مفاهيم قائمة على مجموعة من العناصر تدخل في تركيبها وتؤثر عليها بشكل مباشر، وإضافة إلى ذلك، ما تأخذه هذه الظاهرة من مسالك مختلفة، وأنماط متباينة، تتعدد تجلياتها بين وحدة دولية إلى أخرى، وهذا ناهيك عن تعدد القضايا وتنوع المجالات التي تواجهها، وهو ما شكّل حجر عثرة نحو الاتفاق على تعريف -ولو عام- لظاهرة السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من ذلك هناك العديد من التعاريف التي تم تبنيها من قبل البعض والتي من أهمها:

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

" هارتمن " Hartman : الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها: " تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود"⁽¹⁾.

وما يلاحظ على هذا التعريف أن الغموض يكتنفه، من جانب أنه يُقصر مفهوم السياسة الخارجية على متغير واحد ووحيد، هو المصلحة الوطنية، و الحال أن السياسة الخارجية لا يمكن أن يستقيم مدلولها على متغير واحد فحسب.

وهناك من يعرفها أيضا على أساس أنها: " سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية " ⁽²⁾ والملاحظ على هذا التعريف، أنه يركز على الدولة، باعتبارها فاعلا رئيسا في العلاقات الدولية، بينما يقوم بتهميش الفواعل الأخرى، أو على أقل تقدير يقلل من دورها. كما يعرفها " باتريك مورغان " بأنها: ⁽³⁾ " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".

وبموجب هذا التعريف يمكن القول إن السياسة الخارجية بمثابة تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرارات في المحيط الخارجي.

أما مازن الرمضاني فيعرفها على أساس أنها: ⁽⁴⁾ " تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو خارج حدودها "

في حين يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية على أساس أنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي " ⁽⁵⁾ أما جيمس روزنو فيعرفها :

" بأنها هي التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات قصد المحافظة على المجالات المرغوبة في البيئة الدولية أو العمل على تعديل الجوانب الغير مرغوبة فيها " ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ كريم رقبولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا (2003-2013)، الجزائر: رسالة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، 2017، ص.14.

⁽²⁾ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص.9.

⁽³⁾ أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص.20.

⁽⁴⁾ إسماعيل مازن الرمضاني، السياسة الخارجية -دراسة نظرية-، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1991، ص.13.

⁽⁵⁾ حسين بوقارة، السياسة الخارجية (دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل) الجزائر: دار هومة، 2012، ص.17.

⁽⁶⁾ Rosenou, James. comparing foreign policy ; why , what haw in james rosenau (ED).comparing foregn policies : theories finding and methads. new York : sage publication .1974

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

إذن ومن خلال ما سبق ذكره في التعاريف يتبين أن الباحثين لم يحددوا كل الأبعاد التي تحتويها السياسة الخارجية، وإنما اقتصروا على جزء واحد فقط من أجزائها، سواء على مستوى السلوك، أو على مستوى الأهداف.

ثانيا: علاقة مفهوم السياسة الخارجية بمفهوم الدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية إحدى الأدوات الرئيسة للسياسة الخارجية المتبعة من لدن الدول، ولاسيما في أوقات السلم، وأن هدف الدبلوماسية يكمن في محاولة التوفيق بين الخلافات التي تنشأ بين الدول، وذلك بالسعي إلى فتح مسالك التواصل بينهما⁽¹⁾، أي أنها تعتبر: " فن وممارسة إدارة المفاوضات مع الدول الأخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية " ⁽²⁾.

ومن هذا التعريف يمكن القول أن الدبلوماسية تخضع للسياسة الخارجية، وما القادة الدبلوماسيون إلا عمالا لقادة السياسة الخارجية، بهدف تحقيق المصلحة القومية، فالدبلوماسية إذا، تعني فن الإقناع، المتمثل في إخضاع الآخرين لإرادة السياسة الخارجية. ومن هنا يمكن الحديث عن وجود علاقة تكاملية بين الدبلوماسية و السياسة الخارجية؛ إذ بنجاح الدبلوماسية، ينعكس إيجابا على عملية السياسة الخارجية وفي حالة ما إذا فشلت فإنها تؤدي إلى قصور السياسة الخارجية وتبعيتها .

المحور الثاني

دور السياسة الخارجية الجزائرية في حق تقرير مصيرها خلال الثورة وما بعد فترة الاستقلال.

على الرغم من المحاولات العديدة التي بذلتها الدولة الفرنسية لأجل إخماد الثورة الجزائرية ومحاولة عزلها إقليميا ودوليا، إلا أنها حققت هذه الأخيرة انجازات هامة سواء في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في مختلف المؤتمرات الدولية على غرار مؤتمر باندونغ (1955) والذي أبدت من خلاله الدول الأفرو آسيوية تضامنا مع الشعب الجزائري، وإتاحة الفرصة لجهة التحرير الوطني لتمثيل القضية الجزائرية على الصعيد الدولي⁽³⁾.

و إلى جانب ذلك شاركت الحكومة الجزائرية المؤقتة في مؤتمر أكرّا الثاني المنعقد في العاصمة الغينية (في ديسمبر 1958) برئاسة " احمد بومنجل " والذي خلص المؤتمر في لائحته الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال وأنه الممثل الوحيد والشرعي لإرادة الشعب الجزائري⁽⁴⁾.

(1) كريم رقولي، مقارنة معرفية مفاهيمية للسياسة الخارجية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.5، 2016، ص.110.

(2) المرجع نفسه.

(3) "الثورة التحريرية التي ألهمت الشعوب التواقة للحرية"، الجيش، نوفمبر 2013، ص.56.

(4) سليم العايب " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي " (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011)، ص.65.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

إضافة إلى ذلك فقد تمكنت الحكومة الجزائرية المؤقتة من المشاركة في مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة (منروفيا) من الرابع إلى الثامن أوت 1959 والذي صادق من خلاله المؤتمرين على التحضير للمناقشات التي سوف تجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تم إعلان يوم الأول من نوفمبر " يوما للجزائر " ودعوة الدول الأفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة"⁽¹⁾.

علاوة على ذلك شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية على غرار مؤتمر أديس أبابا (1960) ومؤتمر بلغراد (1961) وغيرها من المناسبات التي حضرها الوفد الممثل للحكومة للجزائرية المؤقتة والتي دعت من خلالها إلى التنديد بما قام به المستعمر الفرنسي والمطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

كما قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك في فتح مكاتب تمثيلية لها في بعض الدول الأفريقية على غرار مكتب غانا، غينيا ، ومالي ...⁽²⁾

زيادة على ذلك لقد نالت الثورة الجزائرية إعجابا شديدا من طرف العديد من دول العالم التي كانت تحت وطأة الاستعمار والتي أعطت دفعا قويا لحركات التحرر، ذلك أن كفاح الشعب الجزائري كان محل اهتمام شعوب إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، فهذا الرئيس الغاني كوام نكروما (1958) يقول " إن الاستعمار ما يزال متشبثا بسيطرته المباشرة في بعض المناطق بإفريقيا و أن أكبر مثال لهذا التشبث الاستعماري الأعنى يتمثل في القضية الجزائرية، حيث يكافح الشعب الجزائري كفاحا بطوليا جبارا ضد أقوى جيش استعماري عرفه التاريخ ... ولقد لعب كفاح الشعب الجزائري دورا هاما في تحرير القارة الإفريقية بأجمعها..."⁽³⁾.

كما صرح المناضل شي غيفارة (1958) لمندوب جريدة المجاهد قائلا: " إن كفاح الشعب الجزائري فريد من نوعه في تاريخ الاستعمار ولم يحدث وأن قدم نموذج مماثل في الشجاعة كالذي قام به الشعب الجزائري، واليوم فالمعركة التي تخوضها هي معركة الحرية ليست من أجل الشعب الجزائري وحده وإنما من أجل كل الدول التي تعاني الاضطهاد والتعسف أينما كانت وفي جميع القارات، إن من واجبنا أن نؤيد قضية الشعب الجزائري بكل الوسائل ذلك أنها تجسد قضية الإنسانية بأكملها ". إذا ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن دبلوماسية الثورة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي قد ساهمت في صياغة جوهرها وطبعه ببعض الصفات والخصائص الثابتة والتي لا يمكن لأي أحد المساس بها، وتأتي على رأس تلك الصفات الدعم اللامشروط لحركات التحرر وقضايا تقرير المصير للشعوب.

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه ، ص.69.

(3) الجيش ، مرجع سابق ذكره ، ص.57.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

أما في فترة ما بعد الاستقلال فرغم حداثة الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أنها وبعد مرور فترة وجيزة على الاستقلال، أصبحت من الفاعلين الأساسيين، وذلك من خلال دورها في معالجة مختلف القضايا الأفريقية: منها تصفية الاستعمار، ودعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا ضد الاستعمار البرتغالي والبريطاني والفرنسي والأسباني ونظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا، الصحراء.

وبعد مرور فترة جد وجيزة على قيام منظمة الوحدة الإفريقية نشب نزاع حدودي بين كل من الجزائر وبعض جيرانها مثل المغرب وتونس وليبيا، فبالنسبة للحدود الجزائرية المغربية فقد أدى التوتر في العلاقات بينهما إلى انفجار مسلح في الفاتح أكتوبر 1963 أو ما يسمى بحرب الرمال، وكنتيجة لهذه الوضعية كانت الدبلوماسية الجزائرية تتحرك في الكثير من الاتجاهات وعلى عدد من المستويات والأصعدة القارية منها والعربية إضافة إلى مجموعة من دول عدم الانحياز...، فعلى الصعيد القاري وجدت الجزائر نفسها في وضعية جيدة وقانونية استنادا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والذي يشير في مادته الثالثة إلى تبني مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، والتي لعبت الجزائر من خلالها دورا كبيرا في تثبيته⁽¹⁾.

وبالموازاة مع الإشتباكات العسكرية على الحدود بين الدولتين لم تتوقف الآلة الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء الوضع حيث التقى وزير الخارجية الجزائري بنظيره المغربي بغرض تسوية هذا النزاع بصفة نهائية والتي توجت بوضع اتفاقية بينهما، ولكنها وُثِدَتْ في مهبها. وأمام تطور هذا النزاع طلبت الجزائر من منظمة الوحدة الإفريقية عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء المنظمة وذلك وفقا للمادة الثانية عشر - عند نشوء أي أزمة مفاجئة بطلب من أحد الأعضاء، استطاعت المنظمة من خلال وساطة إمبراطور إثيوبيا هيلاسي لاسي أن تتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وفي 15 جانفي 1969، انتهى النزاع بتوقيع اتفاقية ايفران بين الطرف الجزائري والمغربي، وفي القمة الإفريقية الثامنة في الرباط عام 1972 أعلن الطرف المغربي عن توصل الدولتين إلى تسوية النزاع الحدودي بينهما⁽²⁾.

فهذا النزاع الذي وقع بين الجزائر والمغرب أعطى للجزائر درسا مفاده الدخول في مفاوضات مع دول الجوار لتثبيت الحدود قبل أن يتحول إلى حدوث مختلف المشاكل بينهما وبالتوازي مع ذلك شرعت الجزائر بتثبيت حدودها مع موريتانيا والتي توجت بعقد اتفاقية التعاون وحسن الجوار سنة

⁽¹⁾ عز الدين بعزیز، "سياسة الجزائر المغربية من سنة 1962 إلى 1995" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997)، ص. 49.

⁽²⁾ سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص. 86.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

1966⁽¹⁾، ثم بعد ذلك أبرمت معاهدة أخرى مع ليبيا سنة 1969 والثالثة منها مع جمهورية تونس وقعت معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون في 06 جانفي 1970 والتي تنص "على أن تتخلى تونس عن مطالبتها الترابية في المناطق الحدودية المتنازع عليها، واحترام الطرفين لمبادئ السيادة الوطنية والوحدة الترابية وبالتالي قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار مقابل تعاون اقتصادي مكثف بين البلدين من خلال تشكيل لجنة حكومية مختلطة لتجسيد هذا التعاون، وبفضل هذه الجهودات الجبارة التي قامت بها الجزائر آنذاك استطاعت القضاء على أكبر مشكل وهو مشكل الحدود الذي يعتبر كمصدر لتهديد الأمن القومي والحيلولة دون استكمال مسيرة البناء الوطني.

المحور الثالث

دور السياسة الخارجية الجزائرية في تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها.

باعتبار أن الجزائر عضو من أعضاء المجتمع الدولي، قد ناضلت من أجل الحل السلمي للنزاعات في مختلف مناطق العالم حيث كان لها دور مهم في حل عدة نزاعات مسلحة، إما عن طريق مساعيها الدبلوماسية وإما عن طريق وساطتها المباشرة وغير المباشرة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول: يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية ورثت بعد استرجاع الاستقلال هذه الشرعية ووظفتها في مجال تحرير الشعوب الإفريقية التي لم تسترجع سيادتها لاسيما تلك التي كانت تحت السيطرة البرتغالية منها أنغولا والموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساوتومي وبرانسيب بما فيها تلك التي كانت تخضع لهيمنة الأقليات البيضاء مثل جنوب إفريقيا وزيمبابوي وناميبيا، فضلا عن ذلك لعبت الجزائر دورا بارزا في مسألة ترسيخ مبدأ التضامن بين الدول لا سيما دول العالم الثالث في مختلف القضايا المصيرية⁽²⁾.

وفيما يلي يمكن التطرق إلى بعض الحالات التي لعبت فيها الجزائر دورا لا يستهان به في تحرير المستعمرات البرتغالية، وفي تحرير زيمبابوي وجنوب غرب إفريقيا، وكذا في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: دور سياسة الجزائر الخارجية في تحرير المستعمرات البرتغالية:

تنوع دور الجزائر في دعم الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية، وذلك من خلال فتح أبوابها للمقاتلين وتلقيهم تدريباً عسكرياً بالجزائر منهم مقاتلين من الرأس الأخضر. وأنغولا، والموزمبيق، ومن أشكال الدعم الذي منحه الجزائر للحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية، فتح مكاتب بالجزائر

(1) المرجع نفسه ، ص.87.

(2) منصف بكاي، مرجع سبق ذكره، ص ص 85- 96.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

لحركات التحرر الوطنية على غرار الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر Pagic، وجهة تحرير موزمبيق FRELIMO، والجهة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA⁽¹⁾.

فضلا عن ذلك قامت الجزائر بقطع علاقاتها مع النظام الديكتاتوري في لشبونة، كما منحت حق اللجوء السياسي لرافضي هذا النظام، وجراء انعقاد الدورة الثالثة عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية يوم 15 جويلية 1968، ألقى الرئيس الجزائري السابق الراحل هواري بومدين خطابا يحث فيه على مواصلة تحرير جميع المستعمرات لاسيما منها تلك التي تحت وطأة الاستعمار البرتغالي الذي يهيمن على أنغولا، والموزمبيق، وجزر الرأس الأخضر، وغينيا بيساو، وبرانسيب⁽²⁾.

كما لعبت الجزائر دورا فعالا في منظمة الأمم المتحدة وذلك من خلال ضغوطاتها على الدول الغربية من أجل الحد من تقديم المساعدات إلى الدولة البرتغالية والمنتجة لسياسة القمع في حق الشعوب المقهورة ويظهر الضغط الجزائري على البرتغال من خلال استصدار مجلس الأمن لمجموعة من اللوائح والتي تدين فيها البرتغال، الأمر الذي ساهم في إضعافها وعزلها دوليا على غرار اللائحة رقم 312 (1972) الصادرة في 4 فيفري عام 1972⁽³⁾.

وعرفانا بالدور الفعال الذي بذلته الجزائر في نصرة القضايا الإفريقية مثل قضية ساوتومي، وبرانسيب من الناحية العسكرية والدبلوماسية، جرت المفاوضات حول استرجاع سيادة هذا الجزء من القارة السمراء بالجزائر في 26 نوفمبر سنة 1974 والتي كللت بإعلان عن استقلالها يوم 12 جويلية عام 1975، كما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في اعتراف هيئة الأمم المتحدة باستقلال غينيا بيساو في نهاية عام 1973، والذي يعد انتصارا باهرا حققته الدبلوماسية الجزائرية⁽⁴⁾.

كما لعبت الجزائر دورا لا يستهان به في تحرير الموزمبيق، وجراء ذلك اعترفت هذه الأخيرة بالدور الذي قامت به الجزائر فيما يخص مسألتهم، وجعلهم الثورة الجزائرية مثلهم الأعلى في مسألة وضع الخطط العسكرية لمواجهة الاستعمار البرتغالي.

ثانيا: دور سياسة الجزائر الخارجية في تحرير ناميبيا، زيمبابوي، وجنوب إفريقيا:

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية الجزائرية لعبت دورا بارزا في مساعدة ناميبيا في استرجاع سيادتها، وتخلصها من هيمنة نظام جنوب إفريقيا العنصري وذلك وفقا للوائح الأممية الصادرة بخصوص ذلك، فضلا عن ذلك قامت الجزائر بتقديم الدعم اللوجستي والمادي لها من أجل استرجاع سيادتها وذلك من خلال قيامها بتدريب العديد من المقاتلين بالجزائر.

(1) المرجع نفسه.

(2) منصف بكاي، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-96.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

أما على المستوى الدبلوماسي فإن الجزائر لعبت دورا مهما في التخلص من هيمنة نظام جنوب إفريقيا العنصري وهو ما يتجلى واضحا من خلال قيام الجزائر بفتح مكتب لمنظمة سوابوعام 1963، ووقوفها وراء استصدار العديد من اللوائح الأممية والتي تنص على إنهاء انتداب جنوب إفريقيا على جنوب غرب إفريقيا، وكذلك مساعدة هذا الجزء من القارة في المحافل الدولية بغية نهاية وصاية جنوب إفريقيا على ناميبيا. وتحمله المسؤولية على أي انتهاكات لحقوق الشعب الناميبي⁽¹⁾.

كما حظيت القضية الزمبابوية بدعم كبير من قبل صناع السياسة الخارجية الجزائرية، لاسيما منه في لجنة تصفية الاستعمار التي تأسست بموجب اللائحة رقم 1654، وبمجرد إعلان أين سميث Ian Smith استقلال النظام العنصري في روديسيا الجنوبية تحركت الدبلوماسية الجزائرية وأعلنت مع بعض الدول الإفريقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، كما كلفت منظمة الوحدة الإفريقية الجزائر للدفاع عن المواقف الإفريقية في هيئة الأمم المتحدة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية لعبت دورا كبيرا في الدفاع عن القضية الزمبابوية، والتي تمثلت في التنديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد، والعمل بكل ما في وسعها في أروقة الأمم المتحدة على حث الدول الأعضاء على عدم الاعتراف بنظام الأقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية، وكذا مساهمتها الفعالة في استصدار قرارات أممية التي تدين بالنظام العنصري، ولعل ما يؤكد دعامة الجزائر لنصرة القضايا الإفريقية والقضية الروديسية، ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق لدولة الجزائر السيد احمد بن بلة في منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1962 عندما قال: ستجعل الجزائر من القارة السمراء فضاء لتصفية الاستعمار⁽²⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر لم تدعم هذه القضية من الناحية السياسية فقط، وإنما أمدتها بمختلف المعونات المادية واللوجيستية اللازمة، كما تواصلت السياسة الخارجية الجزائرية في نصرة القضايا الإفريقية بعدما تغير نظام الحكم فيه عام 1965، أثناء وصول السيد هواري بومدين إلى سدة الحكم، وهو ما يدل على المبدأ الثابت للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه جميع القضايا التحررية و نصرتها، ومنها القضية الروديسية في أروقة الأمم المتحدة والذي أكد من خلال ذلك على حق الشعب الزيمبابوي في تقرير مصيره.

كما قامت الجزائر بدعمها الكامل لجنوب إفريقيا وذلك من خلال تدعيمها للحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا الممثلة في المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافركاني، وعليه فإن الجزائر كانت ترى أن استرجاع السيادة في إفريقيا يبقى منقوصا ما لم تسترجع جنوب إفريقيا سيادتها⁽³⁾.

⁽¹⁾ منصف بكاي، مرجع سبق ذكره، ص 101-181.

⁽²⁾ المرجع نفسه.

⁽³⁾ منصف بكاي، مرجع سبق ذكره، ص 101-181.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

ثالثا: دور سياسة الجزائر الخارجية في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية:

مما لا شك فيه أنه من المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية منذ الثورة هو حق تقرير مصير جميع الشعوب المستعمرة ودعم حركات التحرر. وتعد قضية الصحراء الغربية من أهم القضايا التي تدافع عنها الجزائر سواء على المستوى الإقليمي (منظمة الاتحاد الإفريقي)، أو على المستوى الدولي (منظمة الأمم المتحدة)⁽¹⁾.

وتستند وجهة النظر الجزائرية إلى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة والمتمثلة في ضمان الجمعية العامة حقوق الشعب الصحراوي، وإن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء إلى الاستقلال وممارسة حقه في تقرير مصيره من خلال الاستفتاء الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة خلال النصف الثاني من 1975 وفي الوقت الذي كان فيه المغرب وموريتانيا يطالبان بالصحراء الغربية، اعترضت الجزائر عن أي إجراء استفتائي خارج هيئة الأمم.

وفيما يخص الاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه بين موريتانيا والمغرب وإسبانيا في نوفمبر 1975، رأت الجزائر أن هذا الأجراء يعد إنكارا للالتزامات الرسمية من قبل إسبانيا تجاه شعب الصحراء، كما يعد خرقا للاتفاقيات التي وقعت عليها كل من المغرب وموريتانيا، والخاصة بموافقتهم على قرارات الأمم المتحدة، حيث رأت الجزائر أنهما تجاهلتا وجود شعب الصحراء⁽²⁾.

كما اعتبرت الجزائر ذلك التحالف الثلاثي، أنه تحالف يهدد الاستقرار والأمن في المنطقة وهذا ما عبر عنه بومدين: لا سلم ولا استقرار يمكن أن يكون في المغرب العربي مادام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي وأن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية⁽³⁾.. "كما يعد أيضا - التحالف - انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، وهذا انطلاقا من المعطيات الأساسية التالية:

1- إن مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، كما حددته الجمعية العامة منذ عام 1965 أكدته محكمة العدل الدولية، وتقارير الأمم عن الصحراء الغربية ومختلف المؤسسات الدولية وأثبتت صحته.

2- بما أن الصحراء الغربية غير مستقلة، فإن إسبانيا هي الدولة المسؤولة أمام المنظمة عنه، ولا يحق لها أن تحيل مسؤوليتها إلى غير شعب الصحراء صاحب السيادة، إن الأمم المتحدة هي التي تتولى الحفاظ على هذه السيادة.

(1) كريم رقولي، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية حالة الصحراء الغربية: أنموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.7، 2017، ص.68.

(2) أسامة بوشماخ، "تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغربية، الجزائر والمغرب...." (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بكلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012)، ص.114.

(3) أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص.215.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

3- لا تقر الحكومة الجزائرية شرعية اتفاق مدريد و تعتبرها باطلة لأن حكومة اسبانيا والمغرب وموريتانيا لا يحق لها التصرف إطلاقاً في التراب الصحراوي.

ولقد أعلنت الجزائر موقفها من هذه المشكلة⁽¹⁾ :

إن الهدف الوحيد من تحرك الجزائر في المشكلة ينطلق من سياستها في مساندة حركات التحرر، أن النضال في الصحراء الغربية هو نضال بين التقدمية والإقطاع

أي مفاوضات يجب أن تكون بين جهة البوليساريو والممثلة للشعب الصحراوي وكل من المغرب وموريتانيا.

أن أي وساطة في قضية الصحراء لا يكون لها معنى، ما لم يكن هدفها التوصل إلى إنقاذ الشعب الصحراوي وصيانة وجوده.

أما على مستوى تحركاتها السياسية والدبلوماسية، فإنها نجحت في استقطاب العديد من الدول سواء على المستوى المغربي أو الأفريقي أو الدولي وهو ما يتجلى ذلك للعيان من خلال اللقاء الجزائري الليبي والتي كانت نتائجه الإيجابية على المسألة الصحراوية وذلك في لقاء حاسي مسعود يوم 28-29 ديسمبر 1975.

وفي نفس السياق دائما صاحب التحرك الدبلوماسي الجزائري نحو موريتانيا وذلك عندما عدلت هذه الأخيرة عن استعمارها للصحراء الغربية والتي تمت بموجبها اتفاقية السلام بين موريتانيا وجمهورية البوليساريو في 19 أوت 1979.

أما على المستوى الإفريقي فقد استطاعت أن تتقارب مع دول جنوب مالي والنيجر ومنظمة الوحدة الأفريقية، حيث قامت بحملة للاعتراف بالقضية الصحراوية ثم فيما بعد بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلن عنها في 27/02/1976⁽²⁾، كما تم إبلاغ أعضاء هذه المنظمة بخطورة الوضع في منطقة المغرب العربي، وأثر ذلك وأخطاره على استقرار القارة من خلال رسائل وجهت إلى رؤساء الدول الأفريقية في 13 نوفمبر 1977 لإطلاعهم على أبعاد القضية.

وعلى المستوى الدولي، فلقد كان نشاط الجزائر هاما داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث استطاعت أن تدفع بالقرارات المطروحة داخل الأمم المتحدة لكي تتبنها الجمعية العامة وبالأغلبية، وحققت أهدافها المتمثلة في الاعتراف بالبوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي، مطالبة المغرب بالدخول في مفاوضات مباشرة مع البوليساريو للوصول إلى حل نهائي وعادل لقضية الصحراء الغربية، وضرورة إجراء استفتاء عام لتقرير مصير الشعب الصحراوي⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، الدار العصرية للطباعة والنشر، 2005 ص. 142.

⁽²⁾ بنت عبد الوهاب، الصحراء الغربية بين المد والجزر، المستقبل الجديد، العدد 1، 2005، ص ص. 15-41.

⁽³⁾ كريم رقبولي، مرجع سابق، ص. 70.

السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها

خاتمة :

من خلال ما سبق يمكن لنا الوصول إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية الجزائرية لعبت دورا رئيسيا ومهما في مجال العلاقات الدولية وذلك على الرغم من حدوثها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الأزمة الداخلية التي عرفت في تسعينات القرن الماضي. فلقد سبق لها وأن قامت بحل الكثير من القضايا العالقة في الدول الإفريقية وتصفية الاستعمار فيها على غرار المجهودات الجبارة التي قامت بها في المستعمرات البرتغالية وكذا دورها الفعال في تحرير ناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا.. كما سعت الجزائر جاهدة في تمثيل القارة الإفريقية لطرح مختلف القضايا والانشغالات الدولية على مستوى المحافل الدولية، فضلا عن ذلك قامت بالتنسيق مع مختلف الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الإفريقي، والتي حققت من خلاله نتائج إيجابية وجد ملموسة، مثل إلغاء الديون ودعم مشروع مجلس الأمن والسلم الإفريقي.

أما موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية فكان موقفا واضحا وثابتا منذ حصولها على استقلالها وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية لم تتغير وأن الخطاب الصادر في 28 أكتوبر 2013 بأبوجا ، يجدد التأكيد على ثبات هذا الموقف الجلي والذي يحظى بدعم واسع من طرف الاتحاد الإفريقي ومختلف المنظمات الدولية الأخرى ، وبهذه المناسبة دعت الجزائر إلى وضع ميكانيزمات متابعة ومراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المناضلة من أجل استقلالها منذ حوالي 40 عاما وهذا ما أكد عليه رئيس دولة الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة في رسالة له قرأها نيابة عنه وزير العدل الجزائري : كما أكد أيضا رئيس دولة الجزائر " أن الجزائر لا تزال على قناعة بأن توسيع صلاحيات مهام بعثة المينورسو يسمح للأمم المتحدة بلعب الدور المنوط بها على أكمل وجه فيما يتعلق بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة.